

حكايكا

داء الدواء السوري.. الأسعار.. الفاعلية.. وعدم توفر بعض الأصناف

بعد تعافي صناعة الدواء ٨٠ بالمئة من حاجة البلاد الدوائية تنتج محلياً

معاون الوزير: لانية لرفع أسعار الدواء وصناعة الدواء خاسرة

٢٢

٩٠ بالمئة من اللقاحات تأتينا مجاناً وإنتاجنا من الأنسولين اليوم يزيد على الحاجة



محمود الصالح

وقالت المصادر: إن من حق المعامل الخاصة اقتراح تعديل أسعار الأدوية لكن الوزارة هي في النهاية من تقرر قبول الطلبات أم رفضها، موضحة أن بعض المعامل تطلب برفع بعض الأسعار لأن تصنيعها أصبح مكلفاً والأسعار الحالية لا تغطي هذه التكاليف.

من جهته رأى الدكتور في كلية الصيدلة لؤي العلان أن تعديل بعض أصناف الدواء بما يتوافق مع معيشة المواطن وتكاليف إنتاج المعامل يساهم في تشجيع الصناعة الدوائية ضارباً مقللاً أنه حينما يتم تعديل سعر صنف دوائي إلى ألف ليرة أفضل من أن يباع ذات الصنف ولكنه مستورد بـ ٤ آلاف ليرة.

وقال العلان: إن نسبة ٨٠ بالمئة من الأدوية أصبحت متوافرة وبالتالي يجب أن تشجع الصناعة الدوائية ولا نقضي عليها ولا سيما أنها صناعة عريقة وسورية كانت من الدول المصدرة للدواء.

ورداً على استفسار الوطن عن منح شركات الأدوية حسم للصيدلة والمستودعات قد يصل في بعض الأصناف الدوائية إلى ٥٠٪، وهل يمكن أن يكون ذلك على حساب نوعية الأدوية والمواد الفعالة فيها؟ أم أن الحقيقة أن أرباح الصناعة الدوائية تريح أكثر من ذلك؟ عيود أجاب أنه لا يوجد حسم بهذه النسبة وإذا كانت هناك شركات تعطي حسم بهذه النسب يجب أن تحاسب ونحن نعمل على مراقبة ذلك.

وأوضح معاون الوزير أنه من الأخلاق والمنطق والحق أن يلتزم الصيدال بالبيع بالسعر المدون على العلبة لأن الزيادة في السعر تشمل الإنتاج بعد تاريخ

هل «الصحة» تتجه لرفع أسعار أصناف جديدة من الدواء؟

نقيب الصيدلة «الوطن»: معملنا سيبدأ العام القادم

محمد منار حميجو

بينما أعلنت مصادر مطلعة في وزارة الصحة عن وجود محاضر تتضمن رفع أسعار جديدة لأصناف من الدواء نفى نقيب صيدال سورية محمود الحسن أي رفع لأنواع الدواء.

وفي تصريح خاص لـ «الوطن» قال الحسن: اليوم حضرنا اجتماع اللجنة الفنية للدواء في وزارة الصحة وتبين لنا أنه لا رفع لأسعار جديدة لأصناف من الدواء، مؤكداً أن الدواء متوافر بنسبة ٨٠ بالمئة وبالتالي لا خوف من رفع أي صنف. وشدد الحسن على ضرورة الالتزام بأسعار وزارة الصحة مؤكداً أن النقابة حالياً لم تتلق أي شكوى في هذا الخصوص.

وأشار الحسن إلى أنه سيتم افتتاح معمل الدواء الخاص بالنقابة بداية العام القادم، مضيفاً: هناك دعم كبير من الحكومة لإتمام المشروع والذي سيقدم فائدة كبيرة للمواطنين من ناحية الأسعار وتوفير الدواء.

من جهتها كشفت مصادر مطلعة أن هناك خمسة محاضر تتضمن تعديلاً لأسعار بعض الأصناف بناءً على طلب بعض المعامل الخاصة مؤكداً أن الوزارة تدرس هذه المحاضر بدقة لأنها لا ترغب في تعديل الأسعار باعتبار أن ذلك سيثير نوعاً من البلبل في الشارع السوري.

صيدليات درعا تسعر الأدوية وفق الانترنت

درعا - الوطن

كان لارتفاع أسعار الدواء الذي بدأ للعديد من الزم الدوائية منذ فترة ولا يزال مستمرا يشعل غيرهما أثاراً سلبية كبيرة على المرضى، إذ بات العديد يصررون على بعض الأمراض مثل التهابات اللبوم واللوزات وغيرها من الأمراض الموسمية حتى تشفى وحدها لتجنب مغبة دفع ثمن الدواء في ظل ظروفهم المعيشية الصعبة حالياً.

واشكتي الكثيرون من تفاوت أسعار الدواء نفسه من صيدلية لأخرى، حيث تتبع كل واحدة بسعر مغاير عن الأخرى وبالمجمل لا يتم الالتزام بسعر العموم المحدد على العبوات، وهناك زيادات بمسوغ نفقات النقل أو لارعاء الصيدلي أنه جلب أصنافاً محددة بنفسه من دمشق لعدم توافرها في مستودعات الأدوية في درعا متحملاً كلاً فاضفة عليها، إضافة إلى ملاحظة أن بعض الصيدال يخصون زبائنهم بأدوية لم يتم رفع سعرها بعد لها تركيبة أدوية مشابهة نفسها من شركة أخرى شملها رفع الأسعار، حتى إن بعض المستودعات ترفض جلب بعض الأدوية من شركات ما لعدم وجود أي هامش ربح لها وللصيدلية، وذكرت مصادر مطلعة أن الصيدليات لم يرد لها أي شرات نظامية بالأسعار الجديدة عبر مديرية الصحة أو فرع نقابة الصيدال واتبعت في رفع الأسعار ما نشر على النت وهذا يعثف الشك في مدى مصداقيتها، بينما اشكتي بعض الصيدال من عملية سحب بعض المستحضرات الدوائية بناء على طلب معامل الأدوية أو وزارة الصحة لسبب ما من دون أن تعاد لهم قيمته المالية التي دفعوها.

الصيدال: أصحاب المعامل استوردوا مواد ضعيفة الفعالية!

السويداء - عبيد صيموعة

بشكل تدريجي بحسب تجديد رخصة إنتاج الدواء لضمان إنتاجه وتوافره مؤكداً معاناة كثير من المرضى من ذوي الدخل المحدود وخاصة أصحاب الأمراض المزمنة منهم ممن يحدون صعوبة بتأمين الأدوية، موضحاً أن المعاناة لا تعود إلى ارتفاع أسعار الدواء وإنما تعود إلى انخفاض الدخل، لافتاً إلى أن ارتفاع أسعار الدواء انعكس على الصيدال شأنهم شأن جميع المواطنين لأن ارتفاع الدواء لم يتوافق مع زيادة هامش الربح ما أدى

إلى تضخم رأس المال في ظل عدم ازدياد ربحية الربح، شريحة الربح، بينما أكد مجموعة من الصيدال أن قضية الدواء وارتفاع الأسعار إنما يعود إلى سوء التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة الصناعة في آلية استيراد المواد الأولية لتصنيع الدواء الذي دفع أصحاب المعامل إلى استيراد مواد ضعيفة الفعالية في كثير منها ذاتها التي تشكل الضمان لاستيراد مواد أولية ذات فعالية عالية وبأسعار معقولة.

لعبة الأدوية بين التسعير والانقطاع

اللاذقية - عبيد سمير محمود

أكد عدم من الصيدال توافر الدواء بنسبة جيدة مقارنة بسنوات ماضية مع وجود نقص في عدد من الزم لأسباب غير مبررة من بعض الشركات التي تحاول الضغط على وزارة الصحة لرفع أسعار الدواء مجدداً، بحسب قولهم. وياعودة لنقيب صيدال اللاذقية فراس بسما أكد لـ «الوطن» أن النقص في بعض الزم منقطع ويعود لعدد من الأسباب أهمها أن جزءاً منها بحاجة إلى تعديل سعري لتتناسب أسعار تكلفة تصنيعها، إضافة إلى عدم وصول المواد الأولية بأوقاتها

المحددة بسبب الصعوبة في النقل نتيجة الحظر يؤدي لانقطاع مؤقت في توافرها بالأسواق. وأشار بسما أن وضع الدواء اليوم أفضل وسقف الانقطاعات لا يتجاوز ١٥٪ وهو ما يسمى اختناقات دوائية، بمعنى أنه متروح أي ينقطع الصنف لمدة شهر ويعود طرحه بعدها.. وشدد بسما إلى على التزام جميع الصيدليات بالتسعيرة الأخيرة لوزارة الصحة مبيناً أن عدد الضبوط لم يتجاوز ٢٠ ضبباً منذ بداية العام الحالي. بدوره أكد مدير الصحة في اللاذقية عمار غنّام لـ «الوطن»، وجود نقص ببعض الأدوية ناعياً أن يكون هناك انقطاع في أي منها وقال: توجد بعض

القيطرة تفتقر لنقابة ومستودع أدوية وصيدال في الصيدليات!

القيطرة - الوطن

العاملة على أرض القنيطرة، والمعاناة في توفير الدواء وتأمينه للمرضى. ويؤكد أحد المرضى أنه اشترى أدوية الأنسولين الواحدة من الصيدلية بـ ٣٠٠ ليرة، على حين أخذت مريضة أخرى أنها اشترت الأنسولة من قطر مجاور بـ ٣٠٠ دولار.

وفي السياق اشكتي أحد الصيدال نقص الأدوية وقلة الكميات الموردة إليهم من عدة أصناف إضافة إلى تحميل الصيدال أدوية مقابل تأمين دواء آخر ما يشكل عبئاً مادياً كبيراً على الصيدال وبالتالي تحميل ذلك للمرضى، مطالباً بضرورة إحداث فرع نقابة لصيدال القنيطرة. وأكد الصيدال الحاجة الماسة للفرع ولجلس الفرع المناقشة للمحوات التي يعانها الصيدال في القنيطرة وكذلك المطالبة بإحداث مستودع للأدوية تابع لشركات الأدوية بالقطاع الخاص في تجمع جديدة عرطون القنيطرة وعلى أرض محافظة بخصتها من الأدوية.

قال مدير صحة القنيطرة عوض العلي: لو أغلقنا الصيدليات المخالفة لما وجدنا أي صيدلية عاملة للقنيطرة، مؤكداً وجود مخالفات لبعض الصيدليات في بيع الأدوية بسعر مرتفع تم رفع تقارير إلى وزارة الصحة لتوجيه العقوبة اللازمة بحقها وتبنيها إلى وجوب النقيب بالتسعيرة ولقت العلي إلى افتقار محافظة القنيطرة إلى فرع لنقابة الصيدال ومشيراً إلى أن المديرية تشرف على صيدليات المحافظة دون أن يكون لها أي سلطة عليها. وبناء على جولة «الوطن» تبين وجود تجاهل الشكاوى الكثيرة على الصيدليات وأسعار الدواء وتباينه بين صيدلية وأخرى وعدم قناعة البعض بواقع الصيدليات الراهن من حيث غياب صاحب الصيدلية وتسليمها لشخص غير مؤهل، والأكثر من ذلك بعض الكافية قاموا ببيع صيدلياتهم إلى غير مختصين من دون إغفال حقيقة الواقع الصعب للصيدليات

الأدوية المهربة غير آمنة وقد تحوي فيروسات

حمص - نبال إبراهيم

أوضحت نقيب الصيدال بحمص وفاء كبشي لـ «الوطن» أن ارتفاع أسعار الأدوية تم بناء على طلب معامل وشركات إنتاج الأدوية في سورية لإجراء عملية مساواة بين أسعار الأدوية المرخصة حديثاً ومثيلاتها من الأدوية ذات الترخيص القديم التي هي أرخص منها بشكل كبير بحيث تصبح جميع أصناف الأدوية المتخالفة بالتزوير لها السعر نفسه. وأشارت كبشي إلى أن معامل الأدوية حتى الآن تورد بعض أصناف الأدوية بالسعر القديم المطبوع على العبوات الكرتونية الموجودة لديها بكميات كبيرة ما يضطر الصيدلي إلى شطب التسعيرة القديمة ووضع التسعيرة الجديدة بما يوافق تسعيرة وزارة الصحة، كاشفةً أن هذا لا يمنع من وجود بعض الصيدال المخالفين. وأكدت كبشي تنظيم ٢٠ مخالفة بحق صيدالينين مخالفين منذ بداية العام الحالي حتى نهاية الشهر السابع بناءً على جولات لجنة شؤون الصيدليات التابعة للنقابة، بينما تمت إحالة ١٠ صيدال آخرين مخالفين بناءً على إحالات من مديرية الصحة وجولات منذ بداية العام.

وأشارت كبشي إلى وجود نقص (لقاحات الأطفال- الأنسولين- إبرة الزمرة وبعض الأدوية السرطانية وعدد من القطرات العينية....)، كاشفةً أنه نظراً لعدم توافر بعض الزم الدوائية داخل القطر يضطر المرضى لتأمين الصنف الدوائي من خارج القطر بطريقة غير شرعية (التهرب) ولعل أهمها إبرة الزمرة التي تعتبر خطيرة كونها غير آمنة وغير خاضعة للفحوصات والتحاليل المخبرية في وزارة الصحة والتي تثبت أنها آمنة، ما يشكل خطراً على الأم والطفل لاحتواء بعض هذه الإبر على الفيروسات الضارة منها فيروس الإيبز وغيره.

محافظ الحسكة بالمهمات الخطية لأليات النقل، وبالتالي تم احتجاز كامل مخصصات محافظة الحسكة التي تصل إلى ما يقارب ٥٥ طناً من قبل الجمارك الموجودة في مكتب شحن (جوهره الشرق) المعتمد من قبل نقابة الصيدال بالمحافظة. وبين نقيب الصيدال أن ما جرى فيما يخص تعطيل عقد النقابة الخاص بالنقل، فتح الباب على مصراعيه أمام السماسرة وتجار الأزمة ومن يقف وراءهم ويصق لهم، والذين استخدموا نفوذهم المحمي وقاموا بنقل الدواء بأسعار خيالية ومن مصادر متعددة غير رسمية إلى الحسكة وعلى عيئك يا تاجر)، ما انعكس سلباً على أداء الصيدليات وتدخلها الإيجابي نحو المواطن فقواتت الأسعار من صيدلية إلى أخرى وأصبح السقف مفتوحاً ولا حدود له وينسبة تراوحت بين ٢٠٠-٦٠٠ بالمئة وبحسب نوع الدواء، أي زيادة كبيرة عن السعر الرسمي المعتمد الذي كان يضاف إليه نسبة ١٠ بالمئة فقط في حال تم تنفيذ عقد النقابة.

وأوضح حسن أنه وعلى الرغم من ذلك لم تتوافر جميع الزم الدوائية المفقودة رغم تعديل الأسعار وهنا تكمن مسؤولية وزارة الصحة التي لم تكف بذلك، بل قامت باستبعاد نقابة الصيدال عن عضوية لجنة التسعير المعتمدة بالوزارة وألية عملها المعتمدة في تحديد سعر الدواء. وأكد حسن على أن الرقابة موجودة في النقابة وتقوم بدورها وتمارسه بشكل مباشر على جميع الصيدليات والمستودعات بالمحافظة المرخصة أصلاً ودون استثناء، كاشفاً عن تنظيم لجنة شؤون الصيدليات التابعة للنقابة بالحسكة أكثر من ١٠٠ مخالفة خلال العام الجاري، وارتبطت المخالفات كلها بالأسعار ووجود الأدوية غير النظامية وعدم تواجد الصيدليات على رأس عمله في الصيدلية، وتراوحت المخالفات بين المالية والإحالة إلى مجلس التأديب، كما تم تنظيم ضبوط لإلغاء إذن الفتح الخاص بالصيدال المتواجدين خارج البلاد.



وقال حسن: إن بتاريخ ٢٥ نيسان الماضي منحنا محافظ الحسكة ثلاثة مهمات رسمية لسيارات شحن (برادات) بعد تحسن ظروف الطرق البرية نوعاً ما لنقل الدواء من العاصمة إلى المحافظة براً بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في العاصمة، لكن هذه المنح تم مصادرتها وتعطلت سريان مفعولها من قبل الجمارك بمنطقة «فروسوسة» عندما قامت بجزر البراد الأول الذي وصلت حمولته إلى نحو ٤١٨ / ٤١٨ ص د بتاريخ ٥/٨/٢٠١٧، متجاهلاً موافقات

العراق بعيداً عن انظار الدولة عن طريق المعابر الحدودية غير الرسمية، قبل أن يتم احتجازها والقبض عليها بجهود ومساعي محافظ الحسكة والجهات المختصة في مطار دمشق الدولي ونقابة الصيدال بالمحافظة. علماً أن نقيب الصيدال كان يتقاضى مبلغ ٢٥٠٠ ليرة عن كل كلغ للدواء من أصحاب المستودعات، وبعض نقابة الصيدال بالمحافظة التي تتقاضى مبلغ ٦٥٠ ليرة عن كل كلغ، من منظمة من يعادل قيمة دولار أمريكي توضع في حساب الجهة الناقلة للدواء، في الوقت الذي تم فيه إخطار وزير الصحة بالحادثة مباشرة عن طريق دائرة الرقابة الدوائية في مديرية الصحة بالحسكة، وبعد أن تم تنظيم الضبط القانوني بالتحال، إلى أنه لم تتم المعالجة حتى تاريخه!

الحسكة - دحام السلطان

عام كامل مضى، ولا يزال ملف الدواء وتبعاته وجريته الطويلة من أعقد القضايا وأكثرها إشكالية في محافظة الحسكة، وهذا الملف بالذات الذي وصلت أبق تفاصيله بفقراتها المفضلة إلى أعلى المستويات الرسمية على مستوى المحافظة والحكومية على مستوى العاصمة، وتآل الحلول بالنسبة له تدور إلى اليوم في حلقة مفرغة، وتآل أن تنتهي قصته التي أصبحت كقصة إبريق الزيت لدى الصيدال والمواطن على حد سواء!

بدوره حمل نقيب الصيدال بالحسكة إسماعيل عبد العزيز حسين المسؤولية كاملة لوزير الصحة ونقيب الصيدال المركزي، معتبراً أن كلا منهما مسؤول عن عرقلة وصول الدواء إلى الحسكة، وهما المسؤولان عن تعطيل سريان مضمون عقد شحن حمولات الدواء جواً، الذي أبرمته نقابة الصيدال بالحسكة مع الجهات المعنية بالنقل الجوي، استناداً إلى العقد رقم ١١٨٣ بين الطرفين والمؤرخ بتاريخ ٢٣/٧/٢٠١٦، والمتضمن نقل ١٠٠ طن من الدواء شهرياً إلى المحافظة، في ظل ظروف الحصار التي تشهدها طرق المحافظة البرية.

وبين نقيب صيدال الحسكة في حديثه لـ «الوطن» أنه لم يرضي المحافظة من الدواء منذ تاريخ إبرام العقد وإلى اليوم سوى ٨٣ طناً و١٦٥ كغ فقط، أي استحقاق أقل من شهر ونسبة تنفيذ ٨ بالمئة فقط من مضمون ما ينص عليه عقد النقل!

وأكد حسين أن ممارسات نقيب الصيدال المركزي تتم بشكل فردي ويصفه الشخصوية ودون علم مجلس النقابة المركزي بنصراته، والدليل على ذلك قيامه بشحن كمية ١٠٠ طناً من الدواء باسمه الشخصي في اليوم الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني لعام ٢٠١٦، وتضمنت تلك الشحنة آنذاك ٥٠ ألف قطعة (كولد آيد) بغية عبورها الحدود وتهريبها إلى